

الأدوات القانونية في تطبيق مبدأ الشفافية في التصدي لظاهرة الفساد الإداري "دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً".

"Legal Instruments for the Implementation of the Principle of Transparency in Combating Administrative Corruption: The Case of the United Arab Emirates"

*هاجر اباد اسماعيل سمارة - طالبة دراسات عليا

كلية القانون – جامعة الشارقة

Joorysamara@yahoo.com

تاريخ النشر: 2025/06/03	تاريخ القبول: 2025/03/16	تاريخ الارسال: 2024/03/31
-------------------------	--------------------------	---------------------------

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان الأدوات القانونية لتطبيق مبدأ الشفافية في التصدي لظاهرة الفساد الإداري في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك من خلال التعرف على الجهود التي تبذلها الدولة من أجل مكافحة الفساد الإداري. وقد قمنا بتقسيم الدراسة إلى مطلبين، خصصنا المطلب الأول لبيان الأدوات القانونية المكرسة لتطبيق مبدأ الشفافية واستعرضنا في هذا المطلب التشريعات التي سنهها المشرع الإماراتي لمكافحة الفساد الإداري، بالإضافة إلى الاتفاقيات التي انضمت إليها دولة الإمارات للحد من ظاهرة الفساد الإداري. أما المطلب الثاني فقد خصص لدراسة الأدوات الضامنة لاحترام تطبيق مبدأ الشفافية، وذلك من خلال ذكر الاجهزة المختصة بتطبيق مبدأ الشفافية، وجهود المحكمة الاتحادية العليا لمكافحة الفساد. وتوصلت هذه الدراسة إلى ان دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى عربياً لمكافحة الفساد، وإنها تعد من أوائل الدول التي تعمل على إصدار التشريعات القانونية وتقوم بالانضمام إلى الاتفاقيات الدولية التي تكافح ظاهرة الفساد الإداري.

الكلمات الدالة: مبدأ الشفافية؛ الفساد الإداري؛ دولة الإمارات العربية المتحدة.

*المؤلف المرسل: هاجر سمارة

Abstract:

This study aims to explain the legal tools for applying the principle of transparency in confronting the phenomenon of administrative corruption in the United Arab Emirates, by identifying the efforts undertaken by the state to corruption. We divided the study into two requirements. combat administrative

The first requirement is the legal tools dedicated to implementing the principle of transparency. In this requirement, we mentioned the legislation that the Emirati legislator has enacted to combat administrative corruption, in addition to the agreements that the Emirati legislator has joined to reduce the phenomenon of administrative corruption. The second research was devoted to studying the tools that guarantee respect for the application of the principle of transparency, by mentioning the agencies responsible for applying the principle of transparency, and the efforts of the Federal Supreme Court to combat corruption. This study concluded that the United Arab Emirates ranks first in the Arab world to combat corruption, and that it is one of the first countries to work on issuing legal legislation and joining international agreements that combat the phenomenon of administrative corruption.

Keywords: The principle of transparency; administrative corruption; United Arab Emirates.

مقدمة:

أصبح العالم في مرحلة تطور كبير من بعد الدخول إلى آفاق عصر تقنية المعلومات، بغرض الاستفادة من استخدام جميع الخدمات المتوفرة من التقنيات المعلوماتية والاتصالات التي من خلالها نستطيع معرفة مدى تقدم الأمم. كما يهدف هذا التطور إلى التعرف على استخدامات جديدة عبر تقنية المعلومات كانت تعد مستحيلة التطبيق. ومن هذه الاستخدامات تطبيق مبدأ الشفافية في نظام الحوكمة الإلكترونية، للاستفادة منها في الحد من ظاهرة الفساد الإداري من خلال المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة من شفافية ونزاهة. حيث أن ظاهرة الفساد الإداري تعد من أخطر الظواهر التي تواجهها الدول وتعرق عمل الإدارة العامة في الوصول إلى غاياتها وتقديم خدماتها بالصورة المطلوبة والمناسبة. ومن أهم الوسائل التي يمكن أن تساهم في الحد من هذه الظاهرة هي الشفافية والنزاهة في إدارة الشؤون العامة. بالتالي يعتبر التصدي لهذه الظاهرة من أكثر المواضيع التي تعمل حكومات الدول على التخفيف منها أو محاولة إخفائها بشكل قطعي، ويأتي هنا موضوع دراستنا باتباع نظام الحوكمة الإلكترونية كأحد أهم الآليات التي تتبعها الدول من أجل التصدي لظاهرة الفساد الإداري، ومعالجة القصور الناجم في أداء الإدارات العامة.

ويعد مفهوم الحوكمة الإلكترونية من المفاهيم التي قصرت التشريعات بالإحاطة به، فقد عرفت منظمة اليونسكو (UNESCO) الحوكمة الإلكترونية بأنها: استعمال القطاعات العامة لتقنية المعلومات والاتصالات لغاية التطوير من تسليم بيانات وخدمات ولتحفيز مواطنيها في اتخاذ قرارات سليمة من حيث فعالية المساءلة والشفافية (محمد عصام أحمد وآخرون، 2012، ص 285).

وبحسب ما هو واضح لدينا أنه لا يمكننا اتباع نظام الحوكمة الإلكترونية إلا إذا كانت الإدارات قائمة على مبدأ الشفافية والوضوح في مكافحة الفساد دون تفرقة، واستعمال القانون على الجميع مع مراعاة الرقابة الداخلية والخارجية (منى بنت حسن الأسمر، 2020، ص 931).

وكانت هيئة الأمم المتحدة قد عرفت مبدأ الشفافية بأنه: حرية تدفق المعلومات مُعرفة بأوسع مفاهيمها، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة واكتشاف الأخطاء. كذلك عرفت الشفافية أيضاً بأنها: الوضوح والعقلانية والالتزام بمتطلبات والشروط المرجعية للعمل وتكافؤ الفرص وسهولة تنفيذ الإجراءات التنفيذية وبساطتها وسهولة فهمها والسماح بالالتفاف عليها وإطالتها غير المبررة وكذلك النزاهة في تنفيذها (فارس السبيعي، 2010، ص 16).

ويعد مبدأ الشفافية من أهم المبادئ التي تحت على الحماية من الأخطاء الصادرة عن الحكومة وتعمل على الحد من ظاهرة الفساد الإداري وتسهيل إجراءات العمل الإداري وسرعة إنجازه بعيداً عن الاجتهادات الشخصية في التفسير الخاص بالجهات الإدارية) (A.N. Tiwari, 2004, P27-31).

مشكلة الدراسة :

تتمثل إشكالية الدراسة في أن الفساد الإداري يعد من أخطر الأمور التي تواجهها الإدارات العامة في البلاد المتقدمة والنامية في نفس المستوى، ومع التطور الملحوظ في وقتنا الراهن وتوافر تقنية المعلومات، فقد قررت الحكومات وضع نظام يسمى " الحوكمة الإلكترونية" الذي يساعد في التصدي لظاهرة الفساد الإداري المنتشرة، ويعد مبدأ الشفافية أحد المبادئ الأساسية للحوكمة الإلكترونية، ويمكننا بيان إشكالية هذه الدراسة بالتساؤلين التاليين وهما:

● ما مدى فعالية مبدأ الشفافية للحد من ظاهرة الفساد الإداري في دولة الإمارات العربية المتحدة؟

● ما هي وسائل مبدأ الشفافية في إطار التصدي لظاهرة الفساد الإداري في دولة الإمارات العربية المتحدة؟

بالتالي تتمحور إشكالية الدراسة حول مدى كفاية الآليات القانونية التي تتخذها دولة الإمارات العربية المتحدة لمكافحة ظاهرة الفساد الإداري؟ وهل ساعدة الأدوات العملية والرؤى المتعمقة على تطبيق مستويات أعلى من النزاهة والشفافية؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على مبدأ الشفافية ودوره في التصدي لظاهرة الفساد الإداري، ومعرفة آليات تطبيق مبدأ الشفافية في الإدارات وبيان التحديات والصعوبات والتي تواجه مبدأ الشفافية للحد من الفساد الإداري، ويتفرع من هذا الهدف الأساسي مجموعة من الأهداف الفرعية سيتم بيانها على النحو التالي:

- معرفة ماهية مبدأ الشفافية، ومدى تطبيقها في التصدي لظاهرة الفساد الإداري.
- معرفة ماهية الفساد الإداري، وأسبابه.
- مدى فعالية مبدأ الشفافية للحد من الفساد الإداري والتحديات التي تواجهها.

أهمية الدراسة:

نظراً لكون موضوع الدراسة على درجة كبيرة من الأهمية سنعالج من خلاله مبدأ الشفافية في التصدي لظاهرة الفساد الإداري، وسبل مكافحته وذلك من خلال إلقاء الضوء على الجهود التي قدمتها ومازالت تقدمها دولة الإمارات العربية المتحدة للوصول إلى السبل التي من شأنها تحقيق وتعزيز وتطبيق مبدأ الشفافية.

بالإضافة إلى أن أهمية هذه الدراسة تتزايد كونها من الدراسات الجديدة، حيث أن مبدأ الشفافية في الحوكمة الإلكترونية من الموضوعات الحديثة سواءً على الصعيد المحلي أو الصعيد الدولي، أضف إلى ما سبق أن أغلب الدراسات لهذا الموضوع كانت تعالج الحوكمة التقليدية، ولم تتطرق إلى مبدأ الشفافية في الحوكمة الإلكترونية للحد من ظاهرة الفساد الإداري.

تقسيم الدراسة :

المقدمة.

المطلب الأول: الأدوات القانونية المكرسة لتطبيق مبدأ الشفافية.

المطلب الثاني: الأدوات القانونية الضامنة لاحترام تطبيق مبدأ الشفافية.

الخاتمة.

النتائج والتوصيات.

المصادر والمراجع.

المطلب الاول: الأدوات القانونية المكرسة لتطبيق مبدأ الشفافية.

تبذل دولة الإمارات العربية المتحدة الكثير من الجهود من اجل التصدي لظاهرة الفساد الإداري، ومن هذه الجهود ان المشرع الإماراتي سن على مبدأ الشفافية والنزاهة في العديد من التشريعات، وانضم إلى الكثير من الاتفاقيات المحلية والدولية التي تساعد على الحد من ظاهرة الفساد الإداري. حيث أن هذه التشريعات تعمل على تطبيق مبدأ الشفافية في المعاملات الإدارية والمعاملات الحكومية وغير حكومية، والتي تنص على عدة عقوبات يتم تطبيقها على المؤسسات المخالفة. ولا بد أن نشير إلى ان دولة الإمارات العربية المتحدة كانت من الدول التي حققت مكانة متقدمة في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري بالتالي تحقيق النزاهة والشفافية الوظيفية.

الفرع الاول: التشريعات الإماراتية ذات الصلة بمكافحة الفساد الإداري.

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول السبابة في اصدار التشريعات التي تختص في التصدي لظاهرة الفساد في جميع اشكاله، وتسعى الدولة دائماً من خلال الجهود التي تقوم بها للوصول إلى المرحلة التي تجعلها لا تعاني من آفة الفساد مجدداً (محمد على سويلم، 2017، ص5). ولا ننسى ان دولة الإمارات تقوم بالتعامل ومحاربة جميع انواع الفساد إن وجدت، وإنها تعمل على التحديث والتجديد في التشريعات على حسب وضع الدولة وعلى حسب متغيرات العصر والتطور التكنولوجي.

1. قانون الموارد البشرية الاتحادي رقم (49) لسنة 2022:

أصدرت الدولة قانون الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية رقم (49) لسنة 2022، وتلحقه اللائحة التنفيذية لقانون الموارد البشرية رقم (48) لسنة 2023. نظم القانون جميع المسائل المتعلقة بالتوظيف، آليات التوظيف، الاخلاقيات التي يجب على الموظفين الالتزام بها وكذلك ذكر الجزاءات الإدارية التي قد تقع على الموظفين في حال عدم التزامهم بالأخلاقيات المنصوص عليها او مخالفتهم لأي نص من نصوص القانون.

ولتكريس مبدأ الشفافية والنزاهة نجد أن المادة (8) من المرسوم بقانون الموارد البشرية رقم (49) والخاصة بشروط التعيين في الوظائف في الجهات الاتحادية، نصها: "يكون لمواطني الدولة الأولوية في التعيين في أي من الوظائف الشاغرة لدى الجهات الاتحادية، ويجوز تعيين غير المواطنين في حال عدم وجود من تنطبق عليهم شروط ومتطلبات الوظيفة الشاغرة من المواطنين. وأنه لا يجوز تعيين الموظفين ممن تربطهم ببعض علاقة زوجية أو صلة قرابة في الجهة الاتحادية إلا في حدود الشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا المرسوم بقانون".

ذكرت اللائحة التنفيذية لقانون الموارد البشرية رقم (48) لسنة 2023، انه وفقاً لما ذكرته المادة (23)، نصها: "لا يمكن ان يتم التوظيف في الجهات الاتحادية الا بعد ان يتم عمل مقابلة شخصية للموظفين، كما لا يتم استدعاء المرشح للتوظيف من خارج الدولة لمقابلته، إلا بعد إجراء مقابلة هاتفية أو مرئية معه. ويجوز للجهة الاتحادية عقد أية اختبارات أو القيام بأي إجراءات لتقييم المرشح للتوظيف، وفق الأنظمة والأدلة الاسترشادية الصادرة من قبل الهيئة. وبالنهاية يتم اختيار أكفأ المرشحين للتوظيف، من حيث توافر متطلبات شغل الوظيفة، والمهارات والصفات السلوكية والكفاءة والمهنية اللازمة، وفق نظام تقييم وتوصيف الوظائف".

2. وثيقة السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة لموظفي الحكومة الاتحادية رقم (79) لسنة 2023:

تحدد وثيقة السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة في الحكومة الاتحادية المعايير الأخلاقية التي يجب على جميع الموظفين في الجهات الاتحادية الالتزام بها، وتحت على تعزيز مبادئ الحوكمة منها مبدأ النزاهة ومبدأ الشفافية، تمنع تعارض المصالح، وتحافظ على سمعة حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. كما تؤكد على المسؤولية المشتركة لتعزيز ثقافة الأخلاق والنزاهة، من خلال التعاون بين المدراء والموظفين.

تقوم الهيئة الاتحادية للموارد البشرية بمراجعة شاملة ومستمرة للوثيقة كباقي السياسات وتشريعات وقوانين الموارد البشرية المعتمدة في الحكومة الاتحادية، وهذا يساعد في ترسيخ الريادة العالمية لدولة الإمارات في شتى المجالات، وتعزيز الكفاءة الحكومية لمؤسساتها الاتحادية.

وبحسب الوثيقة هنالك التزامات يجب على كلا من الجهة الاتحادية والموظف الالتزام بها، يجب على الجهة الاتحادية العمل الدائم لتعزيز القيم المؤسسية وخلق بيئة عمل مريحة وداعمة لجميع الموظفين، كما يجب عليها نشر الوعي بما يتعلق بمبادئ السلوك المهني والأخلاقيات التي يجب على العاملين اتباعها في ادائهم لوظائفهم، وفي حال خالف اي من الموظفين مبادئ السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة الذي تم اطلاعهم عليها يتم فرض عقوبة من ضمن العقوبات التي ذكرها قانون الموارد البشرية ولائحته التنفيذية والقوانين والتشريعات ذات الصلة.

بالمقابل هناك عدة التزامات ذكرتها وثيقة السلوك المهني يجب على الموظفين القيام بها خلال عملهم في الجهات الاتحادية، منها انه يجب على جميع الموظفين الاطلاع على مبادئ السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة لاتباعها والالتزام بها، وفي حال حدوث اي تجاوزات لهذه المبادئ يجب

على الموظف ابلاغ مسؤوله المباشر أو إدارة الموارد البشرية لجهة عمله. وعند حدوث اي مساءلة بخصوص عمله يجب ان يقوم بالاجابة وفقاً للقوانين والتشريعات ذات الصلة المتعلقة بالمساءلة.

ويجب على جميع الموظفين في الجهات الحكومية الاتحادية بواجباتهم الوظيفية بأمانة ونزاهة وموضوعية، والعمل بشكل دائم على تحقيق أهداف الجهة التي يعمل بها، وأن تكون ممارسته في حدود الصلاحيات الممنوحة له، وأن يقوم بعمله بحسن نية، متجرباً من سوء القصد أو الإهمال او مخالفة القانون، أو الضرر بالمصلحة العامة، من أجل تحقيق مصلحته الخاصة أو مصلحة غيره (رضوان رضوى، 2014).

الفرع الثاني: الاتفاقيات الدولية المنضمة إليها دولة الإمارات لمكافحة الفساد الإداري.

تعد الاتفاقيات الدولية من أهم الالتزامات التي تؤكد ان الدول ملتزمة بالآليات والشروط التي تنص عليها هذه الاتفاقيات. وتبين الاتفاقيات الجهود التي تقوم بها الدول من اجل مكافحة الفساد الإداري او المالي، يجب على المشرع بعد انضمام الدول إلى الاتفاقيات الدولية ان يجمع بين القانون الداخلي للدولة الذي يكافح الفساد وبين القواعد التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية من ذات الموضوع (هيلين تورار، 2010، ص 260 وما بعدها). كما يجب التنويه هنا إلى ان أغلب التشريعات والجهود التي تبذلها الدول من أجل الحد من ظاهرة الفساد فيها، تعد متوافقة مع الاحكام والبنود التي تنص عليها اتفاقية الأمم المتحدة.

وفي هذه الصدد تجدر الإشارة إلى ان دولة الإمارات العربية المتحدة كانت من اوائل الدول في الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية التي تحد من ظاهرة الفساد الإداري وتزيد من الشفافية والنزاهة في مؤسساتها سواءاً الحكومية او غير الحكومية (عبير فؤاد ابراهيم الغوباري، 2015، ص 102). وتعد دولة الإمارات من الدول التي تطبق مبدأ شفافية ومن أفضل الدول التي تعمل على مكافحة الفساد، وتصدرت الدولة المركز الاول في العالم العربي بحسب تصنيف مؤشر الفساد التي نشرته منظمة الشفافية الدولية (CPI) لعام 2023، وتصدرت المركز 26 عالمياً من بين 180 دولة وحصولها على 68 درجة.

السنة	عدد البلدان	النقطة	الرتبة
2013	183	69	23
2014	175	70	25

23	70	168	2015
24	66	176	2016
21	71	180	2017
23	70	180	2018
21	71	180	2019
21	71	180	2020
24	69	180	2021
27	67	180	2022
26	68	180	2023

Source: Transparency International, 2013-2023. 2021 Corruption Perceptions Index
- Explore the... - Transparency.org

نلاحظ في الجول أعلاه مؤشر مدركات الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2013-2023)، وكما هو واضح لدينا بأن الدولة وبالرغم من التراجع الذي حدث بين الفترة (2015-2021) إلا أن الدولة لازالت محافظة على المركز الأول عربياً وذلك بسبب عدالة المحاكم في الأحكام الصادرة على المواطنين والمقيمين، بالإضافة إلى دور القضاء في التصدي لظاهرة الفساد الإداري (ماجد الشحي، 2023، ص 1339)، كما انها تطلق بشكل دوري مبادرات لمحاربة الفساد وتعمل على تعزيز مبادئ الحوكمة منها النزاهة والشفافية.

بالتالي نستطيع القول ان دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر من أكثر الدول الرائدة في التصدي لظاهرة الفساد سواء على المستوى الاقليمي والعالمي.

1. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2005، وتم التصديق على هذه الاتفاقية في 2006/2/22 بموجب المرسوم الاتحادي رقم 8 لسنة 2006،

وأصبحت هذه الاتفاقية جزء من القانون الداخلي للدولة، وتعتبر نافذه من تاريخ التصديق عليها، وليس هناك حاجة لإصدار اي تشريعات لتنفيذها.

ومنذ انضمام دولة الإمارات إلى هذه الاتفاقية يقع على الدولة مسؤولية موائمة القوانين الوطنية مع بنود الاتفاقية التي نصت حسب المادة (65) من اتفاقية الأمم المتحدة التي تنصها: "الالتزام العام في أن تتخذ كل دولة طرف وفقاً للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي ما يلزم من تدابير لضمان تنفيذ التزاماتها بمقتضى هذه الاتفاقية"¹.

يعمل الإطار القانوني والمؤسسي لدولة الإمارات العربية المتحدة في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على الموائمة دائماً بين القوانين التي يصدرها على بنود الاتفاقية، ومن القوانين التي تعمل على محاربة الفساد في الدولة هي قانون العقوبات، قانون الموارد البشرية، قانون غسيل الاموال، قانون جهاز الإمارات للمحاسبة "ديوان المحاسبة سابقاً"، قانون المحكمة الاتحادية العليا وقانون التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية.

وهناك عدة مؤسسات في الدولة تعمل على الحد من ظاهرة الفساد أو تكون مسؤولة عن عمل وظائف محاربة الفساد، ومنها: وزارة العدل، وزارة الخارجية، وزارة الداخلية، وزارة المالية، النيابة العامة، جهاز الإمارات للمحاسبة "ديوان المحاسبة سابقاً"، وزارة شؤون الرئاسة وفي كلا من أماراتي ابوظبي ودبي.

ويوائم المشرع الإماراتي بين المواد (17-19-20-22) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ونصوص المواد (224 إلى 228) والمادة (246) من قانون العقوبات الاتحادي، وتمت الإشارة في جميع المواد السابقة عن سلوك التعلق بإساءة الموظف العمومي واستغلال وظيفته.

ايضاً واءم المشرع بين المادتين (34 و35) من الاتفاقية والمواد (282 إلى 298) من قانون الاجراءات المدنية، التي ذكر فيها عن تنظيم حق الاطراف في المطالبة بالتعويض في حال ملاحقتهم باي اضرار بسبب اعمال الفساد.

تعمل الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية بإصدار لوائح تفصيلية لكيلا يحدث اي استغلال للوظيفة العامة وتضارب بالمصالح الخاصة والعامة، وتؤكد على الموظفين العموميين ان لا يقوموا بالعمل لحسابهم الشخصي بذات المجال الذي يعملوا فيه للجهات الحكومية، من أجل محاربة جميع أشكال الفساد وللحد من الرشوات والكسب غير مشروع في المؤسسات الحكومية في الدولة (خولة موسى عبدالله الهياس، 2018، ص164).

تحدد المادة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أهدافها على النحو التالي: تعزيز التدابير الهادفة إلى منع ومكافحة الفساد بفعالية أكبر، وتشجيع التعاون الدولي وتقديم المساعدة التقنية للحد من الفساد واستعادة الأصول، وتعزيز مبادئ الحوكمة مثل النزاهة والمساءلة والشفافية والإدارة السليمة للشؤون العامة والممتلكات. كما توضح المادة 3 نطاق تطبيق الاتفاقية، حيث تنطبق على الإجراءات الرامية إلى منع الفساد والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه، بالإضافة إلى تجميد وحجز واستعادة العائدات الناتجة عن الأفعال المجرمة وفقاً لهذه الاتفاقية. ولتنفيذ هذه الاتفاقية، ليس من الضروري أن تكون الجرائم المذكورة قد أُلحقت ضرراً بأموال الدولة، إلا إذا نصت الاتفاقية على خلاف ذلك. بمعنى آخر، وفقاً للبند 2 من المادة 3، لا يشترط أن يؤدي الفساد الإداري إلى إلحاق أضرار بأموال الدولة، بل يكفي وجود الفساد للعمل على مكافحته والحد منه. كما تتضمن الاتفاقية تعريفات للعديد من المصطلحات، من بينها "الموظف العمومي"، الذي يُعرف بأنه أي شخص يشغل منصباً تشريعياً أو تنفيذياً أو إدارياً أو قضائياً في دولة طرف، سواء كان معيناً أو منتخباً، دائماً أو مؤقتاً، مدفوع الأجر أو غير مدفوع الأجر، بغض النظر عن مدة خدمته.

وبناءً على ما ذكر في الاتفاقية فتم تحديد قواعد سلوك الموظف العمومي التي يجب ان تتبعها كل الدول المنضمة للاتفاقية:

1. يجب على دولة الإمارات العربية المتحدة ان توفر عدة أمور من اجل مكافحة الفساد كتعزيز النزاهة والامانة والشفافية والمسؤولية بين موظفيها العموميين، وذلك بناءً على المبادئ الأساسية للنظام القانوني في الدولة.
2. أن تطبق دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن نطاق النظام المؤسسي والقانوني فيها، عدة مدونات أو معايير سلوكية من أجل الأداء الصحيح للوظائف العمومية.
3. ان تضمن دولة الإمارات العربية المتحدة بأن الموظفين العموميين في المؤسسات يقوموا بإبلاغ الجهات المعنية في حال اشتباه في وجود افعال للفساد اثناء اداء عملهم.

4. أن تلزم دولة الإمارات العربية المتحدة الموظفين العموميين لديها بإبلاغ السلطات المعنية عن اي أنشطة خارجية او عمل وظيفي واستثمارات او اي منافع كبيرة قد تعمل اي تضارب بينها وبين عملهم كموظفين عموميين.
5. أن تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة باتخاذ تدابير تأديبية او اي تدابير ضد الموظفين العموميين الذين يخالفون المعايير المنصوص عليها في الاتفاقية، ويتم اتخاذ التدابير وفقاً للقانون الداخلي لدولة الإمارات، وهو قانون العقوبات الاتحادي.

المطلب الثاني: الأدوات القانونية الضامنة لاحترام تطبيق مبدأ الشفافية.

إن ادوات منع الفساد ومحاربتة تتطلب العديد من التنوع سواء بالتشريعات او بالاجهزة التي تختص بالدولة من اجل تطبيق مبدأ الشفافية للحد من ظاهرة الفساد الإداري في جميع الجهات والهيئات الحكومية والغير حكومية بالدولة. ونظراً لأهمية دور الاجهزة التي تعمل على الرقابة في مجال محاربة الفساد والحد من إنتشاره، أكدت الدولة اهتمامها الكبير من اجل انشاء اجهزة وهيئات تكشف عن عمليات الفساد وتلاحق المفسدين من خلال تطبيق نصوص القانون الذي يعاقب على الفساد في الدولة (سارة محمد، 2021، ص303). ومن خلال هذه المطلب سنتعرف على الاجهزة التي تختص في تطبيق مبدأ الشفافية في دولة الإمارات العربية المتحدة لمحاربة الفساد وعلى الجهود التي تقوم بها المحكمة الاتحادية العليا من اجل التصدي للفساد.

الفرع الاول: الاجهزة المختصة في تطبيق مبدأ الشفافية.

ان دولة الإمارات العربية المتحدة تعمل جاهداً إلى ايجاد استراتيجيات وطنية من اجل توحيد مستوى الدولة اتحادياً ومحلياً لتطبيق مبدأ الشفافية من أجل التصدي لظاهرة الفساد الإداري في جميع الهيئات الحكومية والغير حكومية. فيتم العمل على توحيد جميع أعمال الاجهزة التي أنشئت الدولة من اجل محاربة الفساد فيها، وذلك بما يتوافق مع التشريعات التي يصدرها المشرع الإماراتي مع بنود الاتفاقيات المنضمة إليها الدولة. ويجب ان يكون الهدف الرئيسي لهذه الاجهزة هو محاربة الفساد اولاً، ثم توعية المواطنين في الدولة وتنبههم بمخاطر الفساد وتأثيره على اقتصاد الدولة، كما يجب زيادة ادراكهم بما يتعلق بطرق التصدي لظاهرة الفساد الإداري في الدولة (محمد راشد، 2017، ص8).

1. جهاز الإمارات للمحاسبة "ديوان المحاسبة":

تم انشاء ديوان المحاسبة بموجب القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1976، وذلك عملاً بأحكام المادة (136) من الدستور الإماراتي ونصها: "تنشأ إدارة الاتحاد والأجهزة والهيئات التابعة له، وكذلك لمواجهة أية حسابات أخرى، يوكل إلى الإدارة المذكورة مراجعتها طبقاً للقانون". وتم صدور القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 2011 بإعادة تنظيم ديوان المحاسبة، ليحل محل القانون السابق بشأن ديوان المحاسبة. ولكن مؤخراً في 2023/10/2 أصدر حاكم الدولة مرسوم بقانون اتحادي رقم (56) لسنة 2023 بشأن إنشاء "جهاز الإمارات للمحاسبة" ليحل هذه الجهاز محل "ديوان المحاسبة" وبناءً عليه يعد القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 2011 ملغى، وجاء المرسوم ليؤكد مجدداً أن الجهود الحثيثة لدولة الإمارات هدفها تطوير بيئة الأعمال الوطنية، لتصبح أكثر كفاءة وفاعلية في تخصيص المال العام وحمايته من الهدر أيضاً، مع إكساب قواعد الشفافية والمساءلة والنزاهة دفعة قوية في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

يعد جهاز الإمارات للمحاسبة في دولة الإمارات من أقوى الأجهزة التي تراقب أموال الجهات الاتحادية، ويتحقق بشكل خاص من مشروعية هذه الاموال، كما يقوم بفحص القوانين واللوائح والانظمة المالية والحسابية، ووضع معايير للشفافية. ولا يمكن ان نخفي ان جهاز الإمارات للمحاسبة يتمتع باستقلالية مالية وادارية في الدولة كما يعد ملحقاً بالمجلس الاتحادي، تكمن أهمية الجهاز في كونه يقوم بالكشف عن الغش والفساد المالي الذي يحدث بالدولة وذلك قبل تنفيذ اي مشروعات او تصرفات مالية، ويقوم الجهاز بعمل جميع الاحتياطات والاجراءات التصحيحية قبل وقوع اي نوع من انواع الفساد.

بالإضافة إلى تلقي بلاغات الفساد والمخالفات المالية والتحقيق فيها وتحديد المسؤولية بشأنها، ويعد الجهاز السلطة المركزية في الدولة المعنية بمتابعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

كما يقوم جهاز الإمارات للمحاسبة بالتدقيق على الجهات التالية:

1. الوزارات التابعة للحكومة الاتحادية
2. الجهات الحكومية الاتحادية الأخرى
3. المؤسسات العامة المملوكة للحكومة الاتحادية
4. المؤسسات العامة التي يكون للحكومة الاتحادية فيها حصة في رأسمالها لا تقل عن 25%
5. المؤسسات أو الشركات الأخرى التي تضمن الحكومة الاتحادية لها حداً أدنى من الربح أو تقدم لها إعانة مالية
6. المؤسسات أو الشركات الأخرى التي تهدف لتحقيق مصلحة عامة

7. أية مشاريع للحكومة الاتحادية

8. المجلس الوطني الاتحادي

9. أي مؤسسة حكومية في أي إمارة يطلب حاكم الإمارة تدقيقها من قبله

يلزم المرسوم رؤساء الجهات الخاضعة للرقابة والوزراء المختصين بتنفيذ ما تسفر عن أعمال الرقابة التي يقوم بها الجهاز وملاحظاته وطلباته وتوصياته بشأنها، كما يجب موافاة الجهاز برودهم على تلك الملاحظات والطلبات والتوصيات خلال مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغهم بها قابلة للتمديد وفق ضوابط محددة.

ذكرت أهداف جهاز الإمارات للمحاسبة في المادة 3 من القانون اتحادي رقم (56) لسنة 2023 ، نصها: "1- الرقابة على الأنشطة المالية والمحاسبية والتشغيلية في الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز. 2- مكافحة الفساد المالي والإداري وإرساء المبادئ العامة لتعزيز إدارة مخاطر الفساد والكشف عنه ومعالجة أسبابه ومحاسبة مرتكبيه. 3- تعزيز وترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة وممارسات الإدارة السليمة في الحكومة الاتحادية والجهات الخاضعة للرقابة بما يعزز سمعة الإمارات والثقة في نظامها المالي والاقتصادي".

كما يؤكد الجهاز التزامه في المحافظة على المال العام من خلال تطبيق معايير النزاهة والشفافية والمساءلة بالإضافة إلى تعزيز ورفع مستوى الأداء المؤسسي في الجهات الاتحادية في الدولة. وتشمل الأعمال الرقابية التي يمارسها الجهاز الرقابة المالية ورقابة الالتزام والأداء والرقابة على أنظمة الرقابة وكفاءتها وفعاليتها.

تم تحديد التزامات واختصاصات جهاز الإمارات للمحاسبة في المادة (15) من المرسوم الاتحادي، من بعض هذه الالتزامات هو الآتي:

1. تقييم كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية على البيانات والعمليات المالية والتشغيلية ونظم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجهات الخاضعة.
2. وضع السياسة العليا للنزاهة ومكافحة الفساد المالي والإداري الذي يقع ضمن اختصاص الجهاز، بعد اعتمادها من رئيس الدولة.
3. التحقق من التزام الجهات الخاضعة بالقوانين والتشريعات والأنظمة واللوائح والسياسات والقرارات وقواعد الحوكمة ذات الصلة بأعمال الجهاز لأغراض التدقيق.
4. مراجعة الأداء والمخاطر في الجهات الخاضعة وفحص كفاءة وفعالية واقتصادية الأنشطة المالية والتشغيلية لها، وتقديم التوصيات بشأنها.

5. تدريب وتأهيل المواطنين من العاملين بالمجالات ذات الصلة باختصاصات الجهاز، وكذلك من خريجي الجامعات والمعاهد في المجالات ذاتها.
6. العمل على تعزيز ونشر مبادئ النزاهة والشفافية والمحاسبة والأمانة في الوظيفة العامة على الجهات الخاضعة وعلى الجمهور، وإرساء قواعد بيئة خالية من الفساد المالي والإداري وتحديد المبادئ العامة والمسؤوليات للوقاية منه ودره مخاطره والكشف عنه ومعالجة أسبابه ومحاسبة وملاحقة مرتكبيه واسترداد أموال الدولة وحمايتها، وإعداد التشريعات اللازمة في هذا الشأن ونشرها في الجريدة الرسمية والواجبة التطبيق بالجهات الخاضعة لمكافحة الفساد، وتوعية الموظفين والمتعاملين مع الجهات الخاضعة.
7. رصد أوجه القصور في التشريعات وأنظمة الحوكمة والأنظمة المالية والإدارية للجهات الخاضعة التي تتكشف للجهاز أثناء ممارسة الاختصاصات المنوطة به واقتراح ما يلزم لتعديلها.
- وتتم عملية الكشف عن الفساد والمخالفات المالية من خلال عدة آليات يتولى الجهاز اتباعها لتوفير الحماية اللازمة للممتلكات العامة، حيث قد يتم ذلك من خلال الإدارات الفنية المختصة في الجهاز والتي تمارس دورها الرقابي في الكشف عن حالات الغش والفساد والمخالفات المالية في الجهات الخاضعة للرقابة واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمنع ضياع الدليل عليها ومن ثم توصيفها توصيفاً قانونياً دقيقاً مع ارفاق جميع المستندات والوثائق وأدلة الإثبات المتعلقة بها وما أجري بشأنها من تحقيقات مبدئية من خلال تقرير يرفع إلى رئيس الجهاز للنظر في إحالتها للتحقيق، بالإضافة إلى قيام الجهات الخاضعة للرقابة بإحالة الوقائع التي تشكل مخالفات مالية أو فساد إلى الجهاز بشكل مباشر من خلال القنوات المخصصة لها مع بيان المسؤولين عنها وأدلة اثباتها والإجراءات التي اتخذت بشأنها وذلك بمجرد وقوعها، كما أن الجهات الأخرى ذات الصلة بالرقابة على الأموال العامة تقوم بإبلاغ الجهاز عن الوقائع التي تشكل فساد ومخالفات مالية من خلال قنوات الإبلاغ التي يتيحها الجهاز في هذا الصدد حيث يتم تسجيل تلك البلاغات في سجل خاص توضح فيه الإجراءات التي تمت بشأنها، ذلك فضلاً عما يتم من تكليفات مباشرة من قبل رئيس الجهاز للإدارات الفنية المختصة في الجهاز بالقيام بممارسة مهام الكشف والتحقيق في وقائع معينة في إحدى الجهات الخاضعة للرقابة. ومن أهم آليات الكشف عن الفساد والمخالفات المالية:

1. التكليف المباشر من رئيس الجهاز

2. الجهات الخاضعة للرقابة

3. الإبلاغ عن الفساد

4. إدارة التدقيق التابعة للجهاز

يتولى الجهاز جميع الاعمال الرقابية التي تكشف اي من عمليات الفساد او اي مخالفات مالية، ويقوم بتتبع هذه الجرائم من أجل ايقاع العقوبات التأديبية عليها. ويحيل المخالفات المالية المتعلقة بجرائم الفساد إلى النيابة العامة الاتحادية لتقوم باتخاذ الجزاءات اللازمة لهذه الجريمة من دون اي اخلال بالمسؤولية التأديبية، وللجهاز في سبيل مباشرة اختصاصاته في المخالفات المالية ومكافحة الفساد اتخاذ كافة التدابير الاحترازية وذلك حفاظاً على المال العام بالعمل مع الجهات المختصة، ويعتبر جميع الموظفين في الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز مسؤولين من الناحية المالية عن تصرفاتهم المتعلقة بالأموال التي تشملها الرقابة.

يشارك جهاز الإمارات للمحاسبة في العديد من المؤتمرات الدولية التي تقوم بتعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة، كما يشارك في التجمع الذي تقيمه دول مجلس التعاون الخليجي من أجل الأجهزة المسؤولة عن النزاهة ومكافحة الفساد، ويتضح لنا من هذه المشاركات الجهود التي يقوم بها الديوان من اجل زيادة الشفافية والعمل على الحد من جميع اشكال الفساد في الدولة. واستشهد بكلمات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، التي أدلى بها خلال قمة الحكومات في فبراير 2017، وجاء فيها: "إن العضو الفاسد في جسم الإنسان يجب التخلص منه، والفساد في الحكومات والدول سبب التخلف، وإن الخطأ هو السكوت على الفساد وكأنه يصبح هو القاعدة، وفي بعض الدول يصبح الفساد أمراً طبيعياً لكن في دولة الإمارات أعدكم أنا وأخي صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، لن نسمح بالفساد أبداً، ونحن مسؤولون أمام شعبنا وعند الله ألا نسكت عن خطأ"².

الفرع الثاني: جهود المحكمة الاتحادية العليا لمكافحة الفساد الإداري.

تأسست المحكمة الاتحادية العليا بموجب القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 1973 والذي أصبحت بموجبه الهيئة القضائية العليا في الاتحاد. وتباشر اختصاصاتها بموجب الدستور والمرسوم بقانون اتحادي رقم 33 لسنة 2022. وينص القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 1973 على تنظيم وتشكيل واختصاصات المحكمة الاتحادية العليا، وإنشاء دائرة للشؤون الدستورية. كما يحدد شروط توظيف وتعيين القضاة، ومدة ولايتهم، وسن التقاعد، ودور رئيس المحكمة، ومسألة القضاة، وكذلك الإجراءات التأديبية والعقوبات المتعلقة بهم. وينظم هذا القانون تشكيل النيابة العامة الاتحادية وتسلسلها وصلحياتها، وشروط تعيين أعضاء النيابة العامة وتعيينهم ونقلهم وإحالتهم إلى التقاعد، واللائحة الداخلية للمحكمة العليا.

والمطلع على أحكام المحكمة الاتحادية العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال القانون الإداري يلاحظ أن المحكمة ساهمت بشكل كبير في تطوير النظام الإداري في الدولة وتصحيح مساره بما يتوافق مع القانون الصحيح وفي بما يخدم مصالح المتقاضين الأفراد والدوائر الحكومية من خلال معالجة العديد من المنازعات. واتساع نطاق اختصاصها على معظم ما يعرض عليها، مما كان له الأثر الكبير في وضع القواعد التي يمكن الرجوع إليها كمصادر للقانون الإداري في دولة الإمارات العربية المتحدة. وكان للمحكمة الاتحادية العليا الفضل في استقرار المعاملات الإدارية في مجتمع يطمح إلى إدارة منضبطة تلتزم بالقانون والنظام كضمان للتنمية المجتمعية الشاملة. وتلتزم الإدارة في البت في طلبات الإلغاء بالاعتماد على سبب مشروع لاتخاذ قرارها، على أن يبقى السبب قائماً حتى وقت صدور القرار.

وبهذه الخصوص سأذكر بعض القضايا الإدارية الصادرة من المحكمة الاتحادية العليا والتي بتت فيها:

1. الطعن رقم 212 لسنة 2021 اداري — ماهية السلوك الشخصي للموظف العام والسلوك المعتمد للوظائف العامة : والذي جاء فيها أن سلوك الموظف داخل اللجنة وطريقة التعامل مع أعضائها وطريقة الاجابة على اسئلتها تخرج عن حدود واخلاقيات العمل وللسلوك المهني ويرفض التعاون أو الإجابة على أسئلة اللجنة وظهر بشكل سلبي وخارج عن حدود الآداب العامة، فأوصت بإنهاء خدمته، تظلم المطعون ضده من هذا القرار الذي أكدت عليه لجنة التظلمات ، طعن فيه أمام لجنة الاعتراضات بالهيئة الاتحادية للموارد البشرية فأصدرت القرار رقم (3) لسنة 2019 برفض الاعتراض. ومن ثم فإن السبب الذي قام عليه القرار بإنهاء الخدمة هو إخلال المطعون ضده بقواعد السلوك الوظيفي الواجب أن يتحلى به في التعامل مع رؤسائه وأعضاء المجلس التأديبي أثناء انعقاده وتبعاً لذلك يضحى القرار المطعون فيه مشروعاً لسببه، وأن الملائمة قائمة بين الأفعال المنسوبة للطاعن والجزاء المتخذ في حقه، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى خلاف ذلك حيث اكتفى بما أورده في مدوناته من : (كان يتعين على المستأنفة أن توقع – على المطعون ضده. أي عقوبة أشد من الإنذار، إلا أنها قامت بمجازاته بإنهاء خدمته وعدم إعمال مبدأ التدرج في توقيع العقوبات التأديبية) وهو رد غير سائغ ومخالف للقواعد المشار إليها مما يعيبه ويوجب نقضه.

2. الطعن رقم 98 لسنة 2021 اداري . للجهة الإدارية سلطة تقدير المخالفة المنسوبة

للموظف وجزاءها بشرط عدم الخلو فيها:

وجاء فيها انه تم التحقيق مع الطاعن وأن لجنة من المطعون ضدها استمعت إلى الطاعن بما نسب إليه من تلفظه بعبارات غير لائقة تجاه موظفة متدربة والتدخل في الشؤون الخاصة لموظفة أخرى، وأنه فضلاً على أنه لم يتم الاستماع إلى الموظفتين أو مواجهة الطاعن بأي شكوى كتابية مرفوعة ضده، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه الذي لم يبين خطورة هذا الذنب المنسوب إلى الطاعن وما إذا كان من الأفعال الواردة في المادة (35) من لائحة الموارد البشرية للمطعون ضدها وارتكن في الوقت ذاته إلى مشروعية قرار الفصل من الخدمة وهو من أشد الجزاءات مما يمثل غلوا لم يرد على هذا الدفاع رغم إيرادها في أسباب الحكم، وهو ما حجبه عن بحث عناصر الدعوى مما يعيبه ويوجب نقضه.

3. الطعن رقم 390 لسنة 2010 إداري. ماهية التعيين في الوظائف العمومية:

أن التعيين هو تنصيب شخص معين في إحدى الوظائف العمومية، بالوسائل والاجراءات والاشكال التي رسمها القانون، وأن صدور قرار إداري من الوزير المختص بتكليف شخص القيام بمهام عمل معين يدخل في مهام الوظائف العليا ال يعد تعيينا في الوظيفة بالمعنى الذي قصده المشرع في المادتين 13 و 16 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 11 لسنة 2008 بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية مادام هذا القانون يشترط شكال معين لهذا النوع من التعيين، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بصحة تعيين المطعون ضدها في وظيفة عليا لدى الوزارة الطاعنة، واستدل على ذلك بقرار من الوزير صدر الحقا لعقد توظيفها بتكليفها بمهام مدير تنفيذي حال أنه ال يوجد في عقد التوظيف، وال في قرار التكليف الذي اتخذ في إطار تصريف الامور الإدارية بالوزارة الطاعنة، ما يبين أن المطعون ضدها عينت في وظيفة عليا من الوزير باعتباره جهة مختصة عمال بالمادتين 13 و 16 المشار إليهما سلفا، مما يكون معه الحكم المطعون فيه مشوبا بالفساد في الاستدلال والذي قاده إلى عدم بحث طلبات الطاعنة في الدعوى المتقابلة التي كانت مطروحة على محكمة الدرجة الثانية الامر الذي يتعين معه نقض الحكم نقضا كليا والاحالة.

يعود السبب الرئيسي الذي تبني عليه المحكمة حكمها في هذه الاحكام القضائية، وهو المبدأ الذي اتبعته المحكمة، على اعتبار أن الحكومة هي الاعرف. وإن جهود المحكمة الاتحادية لعرقلة والحد من انتشار الفساد الذي يمارس تحت عباءة القانون وينبغي أن يكون حافزا للأطراف الأخرى للعب دور أكبر والوقوف إلى جانب المحكمة إلى حد ما. والقاعدة العامة هي أن المحكمة الاتحادية العليا توقف الإجراء غير القانوني الصادر عن السلطة الإدارية والمتعلق بالفساد الإداري، حيث تقف المحكمة أمام أي قرار يصدر عن الإدارة يكون غير قانوني.

وعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي حققه النظام القضائي الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة والتحديثات التي طرأت عليه، فإنه لا يزال يواجه تحديات خطيرة تؤثر بشكل مباشر على تحقيق العدالة ومكافحة الفساد. وهناك تباين في استقلال ونزاهة القضاء، والشفافية والكفاءة في إقامة العدل بين الإمارات المختلفة، وبين أنظمة العدالة المحلية المختلفة والنظام الاتحادي. وأخيراً يتضح لنا أن دور المحكمة الاتحادية العليا بدولة الإمارات العربية المتحدة هو بتطبيق مبدأ الشفافية والمحاسبة والنزاهة لمكافحة الفساد الإداري وتحقيق الإصلاح الإداري وذلك في إرساء المبادئ القانونية المتعلقة بالقرارات الإدارية التي تتخذها الإدارات الحكومية في حق الأفراد والإدارات نفسها وهذا يشكل إرساء لمبادئ مشروعية القرارات الإدارية والتصدي للقرارات التي تفتقر المشروعية والتي يشوبها أحياناً عيب عدم المشروعية، وبالتالي أن ما تظلمه المحكمة الاتحادية العليا من دور خلاق في هذا المجال ليسجل لها في سجل إنجازاتها القضائية والقانونية خلال فترة انشائها ويجعل لها دور مميز ومؤثر في مجال أعمال صحيح للقانون.

الخاتمة:

خلاصة القول تعتبر الجهود التي تبذلها دولة الإمارات العربية المتحدة من أنجح الجهود لمكافحة ظاهرة الفساد الإداري، من حيث التشريعات التي سن عليها المشرع والاتفاقيات التي انضمت إليها الدولة للحد من الفساد الإداري، بالإضافة إلى قيام المشرع الإماراتي بتجريم جميع الأفعال التي يثبت بها اعتداء على المال العام أو استغلال للسلطة الوظيفية والمناصب الحكومية في الدولة. وبالتالي ومن خلال الدراسة السابقة توصلنا إلى عدة نتائج وتوصيات يتم ذكرها بما يأتي:

النتائج:

1. جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول على مستوى الدول العربية في مكافحة الفساد.
2. تعتبر دولة الإمارات من أوائل الدول في إصدار تشريعات عديدة متعلقة بتطبيق مبدأ الشفافية كوسيلة للحد من ظاهرة الفساد الإداري.
3. أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر من أكثر الدول الرائدة في التصدي لظاهرة الفساد سواء على المستوى الإقليمي والعالمي.
4. انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2005، وتم التصديق على هذه الاتفاقية في 2006/2/22 بموجب المرسوم الاتحادي رقم 8 لسنة 2006، وأصبحت هذه الاتفاقية جزء من القانون الداخلي للدولة.

5. أصدر حاكم الدولة مرسوم بقانون اتحادي رقم (56) لسنة 2023 بشأن إنشاء "جهاز الإمارات للمحاسبة" ليحل هذه الجهاز محل "ديوان المحاسبة" وبناءً عليه يعد القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 2011 ملغى.
6. ان جهاز الإمارات للمحاسبة يتمتع باستقلالية مالية وإدارية في الدولة كما يعد ملحقاتاً بالمجلس الاتحادي، تكمن أهمية الجهاز في كونه يقوم بالكشف عن الغش والفساد المالي الذي يحدث بالدولة وذلك قبل تنفيذ أي مشروعات أو تصرفات مالية، ويقوم الجهاز باتخاذ جميع التدابير والاجراءات التصحيحية قبل وقوع أي نوع من انواع الفساد.

التوصيات:

1. توصي الدراسة ببث القيم والأخلاق في التعاملات، وذلك من خلال تفعيل جانب التوعية والتعريف بظاهرة الفساد الإداري وما ينتج عنها من آثار سلبية خطيرة على المجتمع ككل.
2. توصي الدراسة إلى زيادة الشفافية والنزاهة في مؤشرات الاداء في مكافحة الفساد الإداري.
3. توصي الدراسة إلى تحديث التشريعات في الدولة بشكل دوري من اجل الحد من ظاهرة الفساد الإداري.

الهوامش:

1. الأسمر، منى بنت حسن. (2020). درجة ممارسة الحوكمة الإدارية بجامعة أم القرى: دراسة ميدانية. *المجلة التربوية*. جامعة سوهاج. 17 (1). 906-957.
2. تورار، هيلين. (2010). *تدويل الدساتير الوطنية*. ترجمة باسيل يوسف ومراجعة أكرم الوتري، بيت الحكمة.
3. الجبوري، محمد عصام أحمد. حسن، علاء أحمد. جاسم، حسان ثابت. (2012). جاهزية الإدارة المحلية لاعتماد الحوكمة الإلكترونية: دراسة حالة في ديوان محافظة نينوي. *مجلة الإدارة والاقتصاد*. 35 (93). 281-298.
4. الزعابي، محمد راشد. (2017). جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الفساد. ديوان المحاسبة. ابوظبي.
5. سويلم، محمد علي. (2017). *الجوانب الإجرائية في مكافحة جرائم الفساد ملاحقة الفاسدين (دراسة مقارنة)*. المصرية للنشر والتوزيع.
6. محمد، سارة محمد رمضان. (2021). التدابير الوقائية لمكافحة الفساد في ضوء أحكام التشريع الإماراتي. *مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية*. 18 (1).
7. الهيباس، خولة موسى عبدالله. (2018). التدابير الوقائية لمكافحة الفساد الإداري والمالي بدولة الإمارات العربية المتحدة. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*. 2 (9).
8. مقال بعنوان "تقدم مضطرد في مؤشرات التنمية المستدامة"، منشور على موقع المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بتاريخ 20 نوفمبر 2014، وذلك على الرابط الآتي:
9. <https://www.futureuae.com/repositories.tar.bz2/Author/Index/323/%D8%B1%D8%B6%D9%88%D9%89-%D8%B1%D8%B6%D9%88%D8%A7%D9%86>
10. الشحي، ماجد أحمد محمد الصوالح. (2023). الحوكمة الإلكترونية وآليات مكافحة الفساد الإداري (دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً). *المجلة القانونية*. جامعة القاهرة. 15 (5).

11. https://jlaw.journals.ekb.eg/article_286545.html
12. السبيعي، فارس بن علوش بن بادي. (2010). دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية [أطروحة دكتوراه، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية].
13. الغوياري، عبيد فؤاد ابراهيم. (2015). المواجهة الجنائية للفساد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. [رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنصورة].
14. المحكمة الاتحادية العليا، الطعن رقم 212 لسنة 2021 اداري.
15. المحكمة الاتحادية العليا، الطعن رقم 390 لسنة 2010 إداري.
16. المحكمة الاتحادية العليا، الطعن رقم 98 لسنة 2021 اداري.
17. Tiwari, A.N. 2004. Transparency and Accountability in Administration, Orissa Review.
18. [2021 Corruption Perceptions Index - Explore United... -., 2013-2023"Transparency International](#)
[Transparency.org](https://www.transparency.org)

¹ تضم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 187 دولة في وقتنا الراهن، وتعد الاتفاقية من الاتفاقيات الفعالة من ناحية العمل على الحد من ظاهرة الفساد الإداري للدول المشاركة فيها، لكونها تفرض عدة شروط واجراءات يجب على الدول المنضمة إليها ان تقوم بتطبيقها من اجل الحد من الفساد فيها حيث ان الفساد يشكل خطراً كبيراً على المجتمع ويهدد أمن واستقرار وسيادة القانون في الدولة.